مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

مقالات RCD

1

التاسع من نيسان:

عشرون عامًا من التماثل الصادم في التحليل

الكاتب
علي الحارس

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

مقالات RCD

التاسع من نيسان:
عشرون عامًا من التماثل الصادم في التحليل

الكاتب
علي الحارس

نبذة عن مركز الرافدين للحوار

يُعَدُّ مركزُ الرافدين للحوار RCD من المراكز النوعية في العراق التي تجمعُ على منبرها النخبَ السياسيةَ والاقتصادية والأكاديمية الناشطة في تداول الافكار البناءة، فهو مركز فكري مستقل (THINK TANK)، يعمل على تَشجيعِ الحِوارات في الشؤون السِياسِيّةِ والثَقافية والاقتصادية بين النخب كافة؛ لتعزيز التجربة الديمقراطية، وتحقيق السِلْم المجتمعي، ورفد مؤسسات الدولة والمجتمع بالخبرات والرؤى الاستراتيجية؛ ابتغاء تفعيل دورها والارتقاء بأداءها. و يمثل المركز فضاءً حراً يتّسِم بالموضوعية والحياد ويوظف مخرجاته لمساعدة صناع القرار وتوجيه الرأي العام نحو بناء دولة المؤسسات.

تأسس المركز في الاول من شباط (فبراير) 2014 في مدينة النجف الأشرف على شكل مجموعة افتراضية في الفضاء الالكتروني تضم عددا من السياسيين والأكاديميين ورجال الدولة التنفيذيين والقضاة والدبلوماسيين ورجال الدين، وقد تطورت الفكرة لاحقاً، ليتم إكسابها الصفة القانونية عن طريق تسجيل المركز في دائرة المنظمات غير الحكومية NGO التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي.

يضم «مركز الرافدين للحوار RCD» اليوم كمشاركين في برامجه وفعالياته ونشاطاته أكثر من خمسة الاف عضو عراقي وعربي واوربي واسيوي من التوجهات السياسية والاختصاصات الأكاديمية كافة، اتفق فيه الجميع على اعتماد الحوار ركيزة أساسية لمواجهة المشكلات، وإنتاج حلول استراتيجية، تتناغم ورؤية المركز في بناء شرق اوسط جديد ومختلف ينطلق من عراقٍ مزدهر. كما يعمل في اروقة المركز وضمن كوادره المتقدمة اكثر من 70 شخصاً فاعلاً ومن مختلف الاختصاصات قد توزعوا ما بين مجلس الادارة وهيأة المستشارين والباحثين وزملاء المركز والكادر الاداري فهم يتنافسون فيما بينهم من اجل تقديم النتاجات العلمية والثقافية والرؤى السياسية والاجتماعية والاقتصادية الرصينة التي تخدم الوطن والمواطن.

لم يكتفِ المركز بالتواصل الالكتروني، بل أقام مجموعة من النشاطات على أرض الواقع شملت عدداً من الندوات والمؤتمرات وورش العمل والجلسات الحوارية التخصصية والملتقيات السنوية وفي مجالات متعددة، كما عمد المركز الى الاهتمام بالنتاجات العلمية والثقافية والسياسية والاقتصادية التي تصدر في قارتي اوربا واسيا حاملاً على عاتقه ترجمتها الى اللغة العربية للاستفادة منها، فضلاً عن طباعة الكتب المؤلفة ذات الصلة بالواقع السياسي والثقافي والاقتصادي والامني، كما شرع بنشر سلسلة الاطاريح والرسائل الجامعية التي تعنى بالأمور التي تخدم الصالح العام فقد تمت طباعة مجموعة منها، كما اعد المركز مجموعة من استطلاعات الرأي الميدانية الى غير ذلك فضلاً عن اصداره مجلةً علمية محكمة تضم بين طياتها مجموعة من الابحاث والمقالات العلمية والثقافية تحت مسمى مجلة (رواقات).

فيما يعد ملتقى الرافدين (RCD-FOURM) معلماً بارزاً ضمن انشطة المركز والذي يعد الاول من نوعه في العراق، والاكثر سعةً وتنظيماً، ويهدف الى اثراء الحوار بين صناع القرار والخبراء في القضايا التي تهم البلد والشرق الاوسط، وتعزيز النقاشات بشأنها، وتبادل الخبرات وابرام الاتفاقيات ومذكرات التفاهم وآليات التعاون.

التاسع من نيسان: عشرون عامًا من التماثل الصادم في التحليل

عشرون عامًا مرّت على إسقاط النظام الدكتاتوري في العراق، وتغيّر في هذين العقدين العديد من الوجوه، في ميادين السياسة والمجتمع والفكر وغيرها، وكاد العراق يهوي في غياهب المجهول بعد تحدّيات مهمّة مسّت جوهر وجوده. وكانت أقلام المحلّلين طوال هذين العقدين تحلّل وتدرس وتنقّب، كما يُفترَض بها، وربّما يمكن القول بأنّ العراق استهلك من جهود الكتّاب، بغضّ النظر عن توجّهاتها ورصانتها، ما لم يستهلكْه أيّ بلد آخر من بلدان العالم العربي، على الرغم من الربيع والخريف اللذين فعلا ما فعلاه بالمنطقة.

وعلى الرغم من التنوّع الهائل في موضوعات الكتابة في الشؤون العراقية، وفي المواقف التي يمكن للمحلّلين أن يتّخذوها، فممّا لا يمكن أن تخطئه العين هو التماثل المريب في الكتابة حول حدث التغيير نفسه، محلّيًا وإقليميًا وعربيًا ودوليًا، وكأنّ الأغلبية الغالبة مجمعة على تكرار الكلام نفسه في الموعد نفسه من كلّ عام عندما تحين ذكرى بدء العمليات وصولًا إلى ذكرى إسقاط صنم الطاغية في بغداد في التاسع من نيسان من كلّ عام.

ولهذا التماثل مبرّرات ليست من صميم البحث، بل من صميم موقف الباحث، إذ تكشف مكنوناته التي دفعته إلى الابتعاد عن مقتضيات البحث العلمي الرصين وتحويل قلمه إلى أداة تخدم غرضًا مأجورًا أو تنفّس ما يعتمل في نفسه من كراهية، متنوّعة الأسباب، لحدث التغيير نفسه.

المحلّل «المتأمرك»

وأوّل ما درجت العادة على افتتاح التحليلات المعنية به هو الاسترسال في دحض دواعي الحرب، وذلك عبر حجّتين: عدم العثور على أسلحة الدمار الشامل لاحقًا، ورفض الشعب الأمريكي للحرب (ضمن أوساط المعارضين للحروب إجمالًا). وهنا يتصرّف المحلّل وكأنّه صحافي أمريكي، فينتقي من تصريحات السياسيين الأمريكيين ما يوافق مراده، ولا يلقي بالًا إلى أنّ السياسي الأمريكي عندما يصرّح فإنّه يبيّن اصطفافه في السياسة المعنية، ولا أهمّية تُذكَر لمحتوى ما يقول، وطالما صرّح هؤلاء بشيء ثمّ صرّحوا بعكسه لا لشيء سوى تغيّر موازين القوى داخل السلطة التشريعية الأمريكية المعقّدة. وبعد ذلك ينتقل المحلّل إلى انتقاء مجموعة من أنصار اللاعنف في أمريكا، وكأنّ هؤلاء يمثّلون الأغلبية، بينما يعرف كلّ من خبر الأمريكيين أنّ اللاعنف أقرب إلى سجايا الأوروبيين لا الأمريكيين. والأنكى من ذلك أنّ المحلّل تجده يتباكى على انتهاج سبيل الحرب بينما لا تسمع له صوتًا في إدانة عسكرة الدولة في العالم العربي منذ أيّام جمال عبد الناصر. وعلى هذا النحو لا يكون المحلّل سوى صدًى لصحافي أمريكي وهمي أشبه بما يخرج من منصّات الذكاء الاصطناعي.

أمّا الواقع العراقي فلا يهمّ هذا المحلّل لأنّ الاعتبارات السابقة هي التي يهتمّ بها الإعلام: الغربي الذي يرتبط بمنظومة المصالح الدولية، والعربي الذي يهمّه إبعاد فكرة التدخّل

الأجنبي لإزاحة الأنظمة العربية الاستبدادية عن ذهن المتلقّي العربي. ويزيد الطين بلّة عندما يُستخدَم هذا الأسلوب لمخاطبة المتلقّي العراقي، لأنّ المحلّل حينها لا يقدّم أيّ شيء سوى عبارات إنشائية لا تتّصل بالواقع، إلّا إذا كان المتلقّي ممّن يحنّ إلى الحقبة البائدة، فيكون التحليل حينها مجرّد عبارات تعزية.

تناسي الحقبة الصدّامية

ليس هنالك ما يعكس استخفاف المحلّل بمن يقرأ تحليلاته أكثر من تناسي الحقبة الصدّامية، إذ يصوّر التغيير على أنّه أسقط الدولة، لا النظام وحسب، وكأنّ الدولة والنظام كانا منفصلَين قبل ذلك، دون أيّة رعاية لما عمل عليه صدّام طوال خمسة وثلاثين عامًا من اختزال العراق، دولةً وشعبًا ونظامًا، بشخصه فقط وفقًا للشعار السائد حينذاك (إذا قال صدّام قال العراق). بل إنّ بعض المحلّلين يرسم صورةً وردية تستهوي الأجيال التي لم تعش في تلك الحقبة، ويعدّد مزايا للحياة آنذاك لا تقف عند حدّ الكذب الصريح، بل تتعدّاه إلى المبالغة وإيراد تفاصيل لا يمكن أن توجد إلّا في الخيال وفي بيوت بعض المقرّبين من النظام.

وقد يقول قائل أنّ فشل الحكومات المتعاقبة بعد التغيير في تحقيق تطلّعات العراقيين هو السبب في هذا التناسي؛ وهو ممّا يكثر تداوله شعبيًا وإعلاميًا. وهذه العبارة مهمّة جدًا في كشف مكنونات المحلّل، لأنّ التناسي برز في أوّل يوم بعد التغيير، ممّا يجعله أقرب إلى (الإنكار)، وهو المطلوب من البداية؛ ويُضاف إلى ذلك أنّ العبارة غير منطقية، لأنّ فشل الحكومات يستدعي العمل من أجل ضمان أداء حكومي أفضل، وهذا ما لا يمكن بلوغه إلّا بالمزيد من الديمقراطية، وليس باستذكار حقبة أبعد ما تكون عن الديمقراطية!

الجدل حول الديمقراطية

في التاسع من نيسان عادت الديمقراطية إلى العراق بعد غيابها لخمسة وأربعين عامًا، حيث أسّس الانقلاب العسكري القاسمي حكمًا استبداديًا انتهى بسقوط صنم ساحة الفردوس، وعادت معها المناقب والمثالب نفسها التي رافقت النظام الديمقراطي في الحقبة الملكية. وعلى الرغم من أنّ آليّات الحكم الديمقراطي (قوانين الانتخاب خصوصًا) شغلت بال السياسيين طويلًا، وما تزال، فإنّ الجدل الديمقراطي ظلّ حبيس مجلس النوّاب، ولم تتحوّل الديمقراطية إلى ثقافة مجتمعية للتعامل مع السلطة وممارستها، بل أصبحت من عناصر الحزمة التي يعتبرها البعض مسؤولة عن الإخفاق الحكومي المستمرّ، وهنالك من اتّخذها ذريعةً للمناداة بإقامة حكم استبدادي.

ولا شكّ في أنّ المحلّل الذي يتعامل مع مؤسّسات أكاديمية أو إعلامية في محيط العراق يضطرّ إلى إغفال الحديث في هذا الصدد، لأنّ نظراءه في هذا المحيط لا يستطيعون التعامل مع هذا الموضوع إلّا بطريقة سطحية حفاظًا على أعناقهم، أو على وظائفهم على الأقلّ؛ أمّا

في الداخل العراقي فإنّ مفهوم الديمقراطية السائد يكاد لا يعدو المفهوم الشيوعي الساذج (الديمقراطية الشعبية) الذي لا يمكن تحقيقه حتّى في الدول ذات الشعوب المتجانسة مكوّناتيًا، فما بالك بالعراق الذي كان تنوّعه أحد أسباب سقوطه في فخّ الاستبداد.

ويزداد الطين بلّة مع الأزمة التي تواجهها الديمقراطية في العالم بأكمله، والتي بدت جليّةً في الانتخابات الرئاسية الأمريكية الأخيرة، والتي رفض فيها الرئيس الأمريكي الخاسر بالانتخابات القبول بالنتيجة، وحاول احتلال البرلمان وفرض فوزه بالقوّة؛ وكذلك في بريطانيا وفرنسا اللتين تعثّرت عملية تسمية رئيس الوزراء فيهما؛ وألمانيا التي أفرزت انتخاباتها ائتلافًا حكوميًا هشًّا.

لقد استطاعت الديمقراطية العراقية أن تحول دون نشوب حرب أهلية في أكثر من مرّة، وكانت المناورات السياسية التي أفرزت الحكومة الحالية دليلًا على أنّ المؤسّسة الديمقراطية العراقية قادرة على تنفيس الاحتقان السياسي والوصول إلى صيغة للحكم ترضي الأطراف المتنازعة، عوضًا عن الصدام أو الجمود، من أجل المحافظة على السلم الأهلي في وقت تبدو فيه المنطقة، بل العالم بأكمله، وهي تصارع للإبقاء على استقرارها بوجه التحدّيات المختلفة.

التعامل مع قضية الفساد الحكومي

ومن المعتاد أن تكون قضية الفساد حاضرة دومًا في التحليلات، حتّى عندما لا يقتضي السياق إيرادها؛ ولا شكّ في أنّ الفساد الحكومي بلغ في العراق مستوًى عاليًا بالمقارنة مع البلدان الأخرى، إلّا إنّ التعامل مع القضية لم يخرج عن اعتباره مشكلة تختصّ بالنطاق السياسي، دون الاعتناء بالجذور المجتمعية، وغضّ النظر عن التأسيس الأخلاقي للالتزام بالامتناع عنه، ولا سيّما في دولة كان الفساد فيها طريقةً للالتفاف على القوانين والضوابط التي لم تُسَنّ إلّا لإذلال الناس؛ وهذا دون الكلام عن الراتب الضئيل الذي كان يحيج الموظّف الحكومي إلى هذا الطريق كي يؤمّن قوت يومه.

إنّ المواطن العراقي ما زال ينظر إلى أموال الدولة العراقية على أنّها (شعر على جلد خنزير)، وهذا الاعتقاد لا يزول بوضع ملصقات وعظية على الجدران أو زيادة القوانين الرادعة، بل بالتعامل مع الجذر المجتمعي للمشكلة والتوصّل إلى طريقة تقنع المواطن بأنّ خسائر الفساد تتفوّق على منافعه ضمن دائرة المواطن الفرد ومصالحه الشخصية، وتحويل الفساد إلى جريمة معيبة يرفضها المجتمع كما يرفض السرقة من جيوب الناس ومنازلهم.

التعامي عن دور النجف الأشرف وتحجيمه وتشويهه

ثمّة ميل بين المحلّلين إلى التعامي عن الدور الذي أدّته النجف الأشرف، ممثّلةً بالمرجعية الدينية الشيعية العليا فيها، وذلك لأسباب عديدة منها: الخشية من تهمة الطائفية في

التنـاول، والرغبـة الدفينـة لـدى أنصـار النظـام البائـد بالتعامـي عـن عـودة مرجعيـة النجـف إلـى سـابق عهدهـا، والنزعـة الإقصائيـة عنـد بعـض الطائفييـن، وخـوف الراغبيـن بتقويـة المركزيـة البغداديـة مـن وجـود صـوت قـوي للحكـم خـارج نطـاق سـيطرتهم.

ومـن لا يمـارس التعامـي، لصعوبتـه، قـد يلجـأ إلـى تحجيـم دور النجـف بترديـد بعـض العبـارات المسـتهلَكة حـول الوضـع الخـاصّ بـكلّ مرجـع مـن مراجـع الديـن الرئيسـيين في المدينـة، ويتعمّـد إهمـال الطبيعـة المؤسّسـاتية للمرجعيـة، والتـي حافظـت على بقائهـا في وجـه أشـرس نظـام دكتاتـوري عرفتـه المنطقـة، عـلاوةً على سـجلّها التاريخـي المليء بالنجاحات في وجـه الحكومات الظالمـة التـي أرادت اقتلاعهـا.

وعندمـا يسـتعصي التحجيـم يلجـأ الباحـث إلـى التشـويه، فينتقـي مشـكلات جانبيـة أو تفاصيل لا أهمّيـة لهـا، بـل حتّـى أحداثًـا مـزوّرة، لتشـويه صـورة المرجعيـة النجفيـة، وبهـذا يكـون قـد بلـغ الـدرك الأسـفل مـن التزلّـف والارتـزاق، وقـد سـقطت في هـذا المسـتنقع أسـماء مهمّـة، ومـا زال هـذا النهـج مسـتمرًّا حتّـى أوان كتابـة هـذه السـطور.

العراق ليس (دراسة حالة)

العـراق فريـد مـن نوعـه، ولا أقصـد بهـذا الـكلام الإطـراء والإشـادة الشـعرية، بـل أنّـه يمتلـك خصائـص كثيـرة تجعلـه عصيًـا على التماشـي مـع التعميمـات، أي: الأسـلوب السـائد في البحـوث التـي يكـون فيهـا (نموذجًـا) أو (حالـةً مدروسـةً) لظاهـرة عامّـة تنطبـق على عـددٍ مـن الحـالات، لأنّ البحـث العلمـي ينتهـي حينهـا إلـى أحـد أمريـن: فإمّـا الخـروج بنتيجـة مفادهـا أنّ العـراق لا تنطبـق عليـه معاييـر الظاهـرة، فـلا جـدوى مـن البحـث أصـلًا، وإمّـا الاضطـرار إلـى لـيّ الحقائـق وانتقائهـا وفبركتهـا مـن أجـل الوصـول إلـى النتيجـة المُعـدَّة سـلفًا، وهـي أنّ العـراق (نمـوذج) أو (حالـة) للظاهـرة الفلانيـة.

وهـذا ينطبـق على المنهجيـات أيضًـا، ومنهـا (الاسـتبيانات)، فلقـد أدّت عقـود مـن الخـوف الشـديد مـن التعبيـر عـن الـرأي إلـى أن يكـون المواطـن العراقـي متحفّظًـا أو ممتنعًـا عـن إبـداء رأيـه، أو التصنّـع بموافقـة أو مخالفـة رأي مـا يجـده أقـرب إلـى المـزاج العـام أو رؤيـة الدولـة، كـي يجنّـب نفسـه المشـكلات مهمـا كانـت، ولذلـك فـإنّ أسـلوب (الاسـتبيانات) لا يمكـن اتّباعـه في العـراق للتعـرّف على مواقـف العراقييـن وآرائهـم، ولا سـيّما في مجـال البحـث العلمـي.

إنّ الاعتبـارات السـابقة تبيّـن بوضـوح كيـف أنّ قضايـا العـراق بحاجـة إلـى تحليـل يتمتّـع بمـا يكفـي مـن الشـجاعة للخـروج على المنهجيـات والقوالـب البحثيـة التـي لا تناسـب القضيـة المدروسـة، ومواجهـة التضليـل المطلـوب مـن أطـراف تبتغـي رسـم صـورة لا تعكـس واقـع الحـال خدمـةً لـدول أو أشـخاص أو مصالـح، وتحكيـم العقـل فقـط في عـرض المحاسـن والمسـاوئ التـي ظهـرت خـلال الأعـوام العشـرين التـي تلـت سـقوط النظـام الدكتاتـوري، ومقاومـة إغـراءات التماثـل مـع أيّ موقـف أو رأي أو اتّجـاه عـام لا يسـتند إلـى البحـث العلمـي الرصيـن.

لقد بلغ النظام العراقي الحالي عامه العشرين، وبدأ الجيل الذي لم يعرف الدكتاتورية يمارس دوره الفاعل في الحياة، وأقلّ ما يفعله الباحث الرصين هو أن يقدّم سرديةً علميةً لما حصل، كي لا نقع في دوّامة تكرار الأخطاء وعدم التعلّم من التجارب السابقة، حتّى إذا كلّفنا ذلك عبوس أنصار «الزمن الجميل»، واستغراب بعض الأكاديميين المرتبطين بعلاقات (مهما كانت طبيعتها) في هذا البلد أو ذاك، وكسر بعض التقاليد والأطر البالية التي أصبحت أصنامًا رسّخها تطاول الأمد وتكرار الاستخدام.

www.alrafidaincenter.com
009647826222246
alrafidaincent

alrafidaincenter.com
alrafidaincent
ص . ب . 252

info@alrafidaincenter.com
مركز الرافدين للحوار RCD
العراق - النجف الاشرف - حي الحوراء - امتداد شارع الاسكان
العراق - بغـداد - الجادريــة - قرب تقاطـع ساحة الحريــة